



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون

سلسلة الدورات في حماية الأ淡水 الغزلاني في العراق

رسالة قدمها

بهاء عبد الحسين محمد الديراهمي

إلى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا / قسم القانون

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في القانون

بإشراف

الأستاذ الدكتور

سحر جبار يعقوب

1443 هـ

2022 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿فَلَيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ ﴾ الَّذِي أَطْعَمَهُمْ
مِّنْ جُوعٍ وَأَمْنَهُم مِّنْ حَرْفٍ ﴾٣﴾

صدق الله العلي العظيم

الآية (3/4) سورة قريش

الله راء

إلى بلدي العراق موطن الحضارات

إلى والدي ووالدتي واخواني واخواتي

إلى زوجتي وأولادي" مجتبى ، سما ، علي "

إلى كل من تمنى لي بصدق التوفيق والنجاح

اهدي اليكم جهدي المتواضع هذا.

الباحث

بهاء

شکر و حرفاء

الحمد لله الذي يتضاغر الشكر أمام تتبع نعمه ويعجز الثناء عن إحصاء كرمه ومتنه والصلة

والسلام على رحمة رب العالمين الصادق الأمين محمد بن عبد الله آلله وصحبه المنتجبين.

بعد ان أكملت بمعونة الله ولطفه هذه الدراسة المتواضعة ، لا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم شكري

وامتناني الكبيرين الى أستاذتي الفاضلة الدكتورة سحر جبار يعقوب لقبوها الاشراف على هذه

الرسالة ولتوجيهاتها القيمة وإرشاداتها المفيدة فجزاها الله خيراً وزاد توفيقها ، وأتقدم بالشكر

الجزيل الى أساتذتي الافاضل في معهد العلوم للدراسات العليا واحصل بالذكر الأستاذ الدكتور

صعب ناجي عبود والأستاذ الدكتور علي سعد عمران ، وكذلك الشكر موصول الى الأستاذ

الدكتور ثامر محمد العيساوي والدكتور حيدر عبدالجليل المالكي والأستاذ علاء عبد الحسين

محمد الابراهيمي والأستاذ ميثاق عبد زيد الكلبي والأستاذ كرار مجید الجبوری والأستاذ علي

عبد الجليل المالكي والست زينب عبد الرضا وحيد اللهيبي وإلى كل من ساعديني وسهل لي توفير

المصادر ودعا لي مخلصاً بالتوفيق .

شكري وأمتناني إلى زوجتي التي أعانتني في توفير الوقت والجهد.

86	الفرع الأول : الوسائل القانونية لحماية الأمن الغذائي
94	الفرع الثاني : الجزاءات الأدارية المتخذة لحماية الأمن الغذائي
100	المبحث الثاني : الرقابة على الأدارات المختصة بحماية الأمن الغذائي
101	المطلب الأول : الرقابة غير القضائية على الإدارات المختصة بحماية الامن الغذائي
101	الفرع الأول : الرقابة الإدارية على الإدارة المختصة بحماية الامن الغذائي
107	الفرع الثاني : الرقابة السياسية ورقابة الهيئات المستقلة لحماية الامن الغذائي
117	المطلب الثاني : الرقابة القضائية على الإدارات المختصة بحماية الأمن الغذائي
118	الفرع الأول : رقابة القضاء الإداري على الإدارات المختصة بحماية الأمن الغذائي
123	الفرع الثاني : رقابة القضاء العادي لحماية الامن الغذائي
126	الخاتمة
132-126	الاستنتاجات والمقتراحات
147-133	المراجع

الخلاصة

يلخص موضوع الرسالة "سلطة الإدارة في حماية الأمن الغذائي في العراق" بيان مدى قدرة الإدارة على توفير أغذية صحية وسلامة وصالحة للاستهلاك البشري بصورة مستمرة، سواء كان ذلك عن طريق الإنتاج، أو الاستيراد، إذ إن لحماية الامن الغذائي دور كبير في استقرار الدولة، وديمومتها ومنع قيام الاضطرابات والتوترات، لما للغذاء من تأثير على حياة الإنسان، وصحته وكرامته، اذ يعد الحق في الغذاء من الحقوق الأساسية التي نصت عليها اغلب الدساتير والقوانين والاتفاقيات الدولية، التي تستمد منها الإدارة شرعيتها وسندتها القانوني في أثناء ممارستها لأعمالها في حماية الأمن الغذائي ، لذلك فان سلطة الإدارة في حماية الامن الغذائي لا يقل أهمية عن بقية سلطة المنظومات الأمنية الأخرى، كالأمن العسكري، والأمن القومي وغيرها ، واستعرضنا فضلاً عن ذلك العديد من العوامل والتحديات التي تواجه الامن الغذائي في العراق التي تؤدي الى انعدامه، وما يتربى على هذا الانعدام من آثار على المستويات السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، وينبغي على الإدارة مواجهة هذه التحديات بما تمتلكه من وسائل وامكانيات، وقد بينا أهم هذه الوسائل لمواجهة تلك التحديات، وهذا يتطلب تظافر جميع الجهود ولقطاعات الدولة كافة ، تلك القطاعات التي اتضح انها مترابطة مع بعضها بعضًا لتشكل بمجموعها وحدة اقتصادية متكاملة ، وقد بينا بعد ذلك الجهات الإدارية المختصة بحماية الامن الغذائي سواء كانت مركبة على مستوى الوزارات أم الهيئات أم المديريات التابعة لها، أم محلية على مستوى المحافظات، والوسائل القانونية التي تمتلكها تلك الجهات والمتمثلة بالقرارات التنظيمية والفردية التي تصدرها، والجزاءات الإدارية المالية وغير المالية التي تفرضها، والمستمدة من القوانين والأنظمة والتعليمات المعنية بسلامة الأغذية وتحقيق الامن الغذائي، وهي كثيرة

ومتنوعة ، وكذلك تطرقنا الى موضوع الرقابة على سلطة الادارة المختصة بحماية الامن الغذائي
بوساطة الرقابة القضائية المتمثلة برقابة القضاء الإداري ورقابة القضاء العادي ، والرقابة غير القضائية
المتمثلة بالرقابة الإدارية والرقابة السياسية ورقابة الهيآت المستقلة، متعرضين للعديد من التطبيقات
والقرارات والاحكام الصادرة من هذه الجهات الرقابية ودورها في حماية الامن الغذائي ، ثم خلصنا
إلى خاتمة متضمنة أهم الاستنتاجات والمقترحات والتي من أهمها قيام الادارة بتوفير الدعم والتمويل
الكافي الى القطاعات ذات الصلة بتحقيق الامن الغذائي ولاسيما القطاع الزراعي والعمل على زيادة
الإنتاج الزراعي والرقابة الفعلية الحقيقة على هذا الدعم للوصول الى الاستغلال الأمثل، التي نأمل
ان تسهم في حماية الامن الغذائي في العراق .